Faculty of law and political sciences

Departement of law

Master 01/ business law

Correction /translation

Text01 : company formation and management

تكوين و ادارة الشركة

الشركة هي مؤسسة تجارية ذات طابع شخص معنوي معروفة **بموظفيها و مالكي الأسهم بداخلها.**

الشراكة هي مؤسسة تجارية بعقد, لا تعتبر كلية قانونية و انما هي مؤسسة **مالكين**. و مع ذلك, من أجل تجنب النتائج الغير عملية مثل كون الشراكة ممنوعة عن حيازة مليكة تحت اسمها, بعض قواعد الشراكة تعتبرها كما لو أنها كلية قانونية. الشركاء ليسوا معزولين عن المسؤولية الشخصية و الشراكة قد تنقطع عن الوجود اذا طرأ تغيير في الملكية, مثلا: في حالة وفاة أحد الشركاء.

تتكون الشركة عند اصدار **شهادة تأسيس الشركة** من طرف السلطة الحكومية المناسبة و ذلك عند تقديم و دفع رسوم الايداع لكل من الوثائق التأسيسية و النماذج القانونية للشركة. يتكون القانون التأسيسي للشركة من وثيقتين هما: أولا. **العقد التأسيسي لشركة الأموال** و الذي يذكر ماديات الشركة و تفاصيل رأس المال المصرح به. غير ذلك, ما يعرف **برأسمال الشركة** و هو الوثيقة الثانية, النظام الأساسي يحتوي على أحكام للادارة الداخلية للشركة مثل: الاجتماعات السنوية للمساهمين, **مجلس الادارة** و **قروض الشركة**...

تتم ادارة الشركة من طرف موظفيها بما فيهم المدير العام, المدير التنفيذي و الأمين العام. يتعين المدير العام لتنفيذ و مراقبة أعمال الشركة من يوم لأخر. يحدد النظام الأساسي للشركة هيكل و اجراءات و عمل مجلس الادارة الذي يحكم الشركة كهيئة واحدة. يتم تفويض المدير التنفيذي على الرقابة الاشرافية لشؤون الشركة, واجباته تجاه الشركة تكون عادة أكثر ثقلا من واجبات باقي الموظفين الذين يدينون بشكل أساسي بواجب السرية تجاه الشركة. لا يتحمل مدققي الحسابات واجب تجاه الشركة ككيان قانوني بل يكون واجبهم ارسال التقارير و التدقيق الحسابي للمساهمين.

يمكن تصنيف الواجبات المستحقة على مسيري الشركة الى مجموعتين. الأول هو **واجب رعاية** و الثاني **واجب ائتمان**. يتطلب واجب الرعاية أن يمارس المدراء عادة رعاية شخص حذر و مجتهد تحت الظروف التي تتطلب ذلك. ينبع الواجب الائتماني من موقع الثقة و المسؤولية الموكلة من المديرين.

أخيرا, تنعكس الحالة الصحية (سير) للشركة في حساباتها بما في ذلك ميزانيتها و حساب الربح و الخسارة.

Faculty of law and political sciences

Departement of law

Master 01/ business law

Correction/translation

Text :Labor and employment law

قانون العمل و التوظيف

يشتمل قانون العمل على العلاقات بين النقابات و أرباب العمل و الموظفين. تمنح قوانين العمل الموظفين في بعض القطاعات الحق في تكوين نقابات و تسمح للموظفين و أرباب العمل بالانخراط في بعض الأنشطة ذات الصلة بمكان العمل (على سبيل المثال الاضرابات و الاغلاق) من أجل تعزيز مطالبهم باجراء تغييرات في العلاقة بين صاحب العمل و الموظف.

من ناحية أخرى, يتم تعريف قانون العمل على نطاق أوسع على أنه يمثل العلاقات التفاوضية بين أصحاب العمل و الموظفين. على الرغم من أن محامو التوظيف يتعاملون مع العديد من الأطراف نفسها التي يتعامل معها محامو العمل أي (العمال و الشركات), الا أنهم يتعاملون تقليديا مع القضايا التي تقع خارج اطار علاقات ادارة النقابات و المفاوضة الجماعية. و نتيجة لذلك, فان مدة ارتباط القوانين أو اللوائح بالنقابات و العمال النقابيين عادة ما يحدد ما اذا كانت تعتبر من مكونات "قانون العمل" أو "قانون التوظيف".

يمكن النظر في الموضوع الأساسي لقانون العمل تحت تسعة عناوين:

التوظيف, علاقات العمل الفردية: يعتبر العمل مفهوما أساسيا و فئة قانون العمل هي تطور حديث نسبيا. وضع التشريع الاطار القانوني اللازم للتنبؤ باحتياجات العمالة و توفير خدمات التوظيف بما في ذلك التنسيب و التوظيف و التدريب المهني. يشكل انشاء و تعديل و انهاء علاقات العمل الفردية و الالتزامات الناتجة للأطراف فرعا ثانيا من قانون العمل. و قد يشمل أيضا جوانب معينة من اجراءات الترقية و النقل و الفصل و التعويض.

الأجور و المكافأت: يغطي القانون الموضوعي للأجور و المكافأت عناصر مثل أشكال و طرق الدفع, و حماية الأجور من الانتهاكات الأخرى. حلت محل مفهوم تنظيم الأجور سياسات الأجور كأدوات معتمدة للادارة الايجابية تهدف الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي و النمو.

ظروف العمل: تشمل ساعات و فترات الراحة و الاجازات, حظر عمل الأطفال و تنظيم تشغيل الشباب, و أحكام خاصة بتوظيف النساء.

الصحة و السلامة و الرعاية: أسفرت جهود حركات السلامة المنظمة و التقدم في الطب المهني عن خدمات و أنظمة شاملة للصحة المهنية و الوقاية من الحوادث, تغطي مجموعة كاملة من المخاطر الناشئة عن العمليات الصناعية الحديثة. و أحكام مرافق الرعاية بما في ذلك مرافق التغذية و الراحة و الترفيه و النقل.

الضمان الاجتماعي: يتراوح من مسؤولية صاحب العمل الأساسية عن الحوادث المهنية الى المخططات الشاملة التي تشمل تأمين الدخل في شكل استحقاقات المرض و البطالة و الأمومة و الأسرة و العجز و الورثة و الرعاية الطبية.

النقابات العمالية و العلاقات الصناعية: يندرج عدد من العلاقات القانونية المعقدة تحت عنوان العلاقات الصناعية, بما في ذلك الوضع القانوني و حقوق و التزامات النقابات العمالية و منظمات أصحاب العمل, و المفاوضة الجماعية و الاتفاقيات الجماعية.

ادارة قانون العمل: هناك سمة أخرى من سمات قانون العمل تتعلق بتنظيم و عمل السلطات الادارية مثل أقسام العمل و خدمات تفتيش العمل و غيرها من أجهزة الانفاذ. تشمل ادارة القانون أيضا عمل محاكم العمل و الهيئات الأخرى لتسوية المظالم الناشئة عن العقود القائمة أو الاتفاقات الجماعية و النزاعات الصناعية الناشئة بين العمل و الادارة.

فئات خاصة من العمال: يتضمن قانون العمل العديد من الأحكام لفئات مهنية معينة أو مجموعات أخرى. تظهر هذه أحيانا كأجزاء خاصة من القانون العام أو تشريعات خاصة أو أحكام تحد من أحكام تشريعية محددة فيما يتعلق بمجموعات معينة. هذه الأحكام الخاصة شائعة و هامة في مجالات التعدين و النقل و المهن التجارية و الزراعة.

يخدم قانون العمل المصلحة الاجتماعية في تعزيز العلاقات الصناعية البناءة و الحد من حدوث الصراع المفتوح. يعتبر تطور قانون العمل مساهمة مهمة في تطور القانون ككل. ان أهمية مجموعة القوانين التي لها تأثير ديناميكي و تقدمي بدلا من التأثير المقيد أصبحت الأن مفهومة على نطاق واسع. تظل الأهداف الاجتماعية هي اختبار صحة السياسة الاقتصادية, و يلعب قانون العمل دورا رئيسيا في تحديد هذه الأهداف و التأكد من أن السياسة الاقتصادية تحترمها لصالح المجتمع بأكمله.

Faculty of law and political sciences

Departement of law

Master 01/ business law

Correction /translation

Text : liability

المسؤولية القانونية

في القانون, هو مصطلح واسع يشمل تقريبا كل أنواع الواجبات, الالتزامات, الديون, المسؤولية أو المخاطر المتعلقة بالعقود أو المسؤولية التقصيرية أو القانون. **المسؤولية القانونية** هي واجب الفرد أو الشركة لأداء عمل معين أو واجب نتيجة لقانون أو عقد معين.

تعريف المسؤولية القانونية واسع الى حد ما و ينطبق على عدة أنواع من المسؤوليات التي تقدم جميعها ملاذا قانونيا لعدم الأداء.

أولا, توجد **المسؤولية الصارمة**, التي يشار اليها أحيانا باسم المسؤولية المطلقة, في المقام الأول في حالات **المنتجات أو الخدمات التي بها خلل**. تشمل أمثلة المسؤولية المطلقة تصنيع المنتجات الغذائية التي أصبحت ملوثة و التي تسبب المرض. أو مكونات بعض الأدوية التي ثبت لاحقا أنها تشكل مخاطر صحية و تؤدي الى المرض أو الوفاة. ليس من الضروري, في معظم حالات المسؤولية المطلقة, اظهار اهمال و تجاهل مقدم المنتج أو الخدمة, يكفي اثبات أن المنتج تسبب في الضرر المعني.

تنطبق **المسؤولية الصارمة** أيضا في **القانون الجنائي**. مثلا, تقديم الكحول للقصر يعتبر جريمة ذات مسؤولية صارمة في العديد من الولايات, هذا يعني أن الشخص الذي يخدم قاصرا يتحمل المسؤولية حتى لو كذب القاصر بشأن سنه أو قدم بطاقة هوية مزورة.

ثانيا, **المسؤولية بالنيابة أو ما يسمى بالمسؤولية المدنية عن فعل الغير** هي عندما يكون أحد الأطراف مسؤولا عن تصرفات طرف أخر. عموما, يتعلق هذا بمسؤولية صاحب العمل عن تصرفات الموظف عند **اصابة شخص** ما أو **تلف الممتلكات** نتيجة فعل حدث خلال ساعات عمل الموظف. الوالد يتحمل المسؤولية بالنيابة عن الأفعال التي يرتكبها ابنه اذا حدثت اصابة شخص أخر نتيجة لتصرفات الابن. لكن هذا يحدث عادة فقط اذا كان الابن دون السن القانونية. لكي يتحمل صاحب العمل أو أحد الوالدين المسؤولية بالنيابة, يجب أن يكون ضحية الفعل قد عانى من اصابة جسدية أو ضرر في الممتلكات لم يكن لينتج بدون فعل الموظف أو الطفل, بغض النظر عن النية.

أخيرا, **المسؤولية المشتركة و المتعددة** التي تشير الى سيناريو يكون فيه طرفان أو أكثر مسؤولين بشكل مشترك عن حدث أو فعل ينتج عنه ضرر لطرف أخر. في هذه الحالة, يكون كل الأفراد مسؤولين بالتساوي و بشكل فردي. تشمل الأمثلة على المسؤولية المشتركة و المتعددة الزوجين اللذين يتخلفان عن سداد ديون مشتركة و الأطباء الذين يمارسون العمل في نفس المجموعة, كل منهم يعالج مريضا معينا, لكنه يفشل باهمال في تشخيص مشكلة صحية خطيرة. على سبيل المثال, اذا تمت مقاضاتك أنت و شريكك في العمل على قرض و تم اصدار حكم ضدكما مقابل 100000 دولار بشكل مشترك أو فردي,

فهذا يعني أن كلاكما مدينان بمبلغ 100000 دولار و لا يتعين على الدائن المحكوم عليه التحصيل من أحد قبل الاستلام من الأخر.

Faculty of law and political sciences

Departement of law

Master 01/ business law

Correction /translation

Text 02 : contract law

قانون العقود

قانون العقود هو مجموعة القوانين المتعلقة بابرام الاتفاقيات و انفاذها. و هو عبارة عن **اتفاق** يمكن **لطرف** فيه اللجوء الى محكمة لتطبيقه. قانون العقود هو مجال القانون الذي يحكم ابرام العقود, تنفيذها و صياغة حل عادل عندما يكون هناك **خرق أو عدم تنفيذ بنود العقد.**

يستخدم قانون العقود أي شخص يسير أعمال تجارية. تستخدم الشركات و المستهلكين العقود عند شراء و بيع **البضائع و الممتلكات**, عند ترخيص المنتجات و الأنشطة و كذا في اتفاقيات التوظيف و التأمين و غير ذلك. العقود تجعل هذه المعاملات تحدث بسلاسة و دون أي سوء تفاهم و تسمح للأطراف **بادارة** شؤونهم بثقة و المساعدة في التأكد من أن الأطراف في المعاملات واضحة بشروطها.

يجب أن يتضمن أي عقد قانوني عناصر معينة: أولا, يجب أن يتضمن **العرض** و هو ما سيقوم به طرف من الأطراف المتعاقدة, مثل بيع منزل. ثانيا, العرض يجب أن يكون مقبولا, **القبول** يعني أنك توافق على ما تم تقديمه بدون أي تغييرات (اذا أحدثت أي تغييرات على العرض الأولي يتم اعتباره **عرض مقابل** و الذي بدوره يجب أن يكون مقبولا). ثالثا, يجب أن يمثل العقد القانوني **قصد و نية** كلا الطرفين للدخول في اتفاق ملزم قانونا, بمعنى أخر, يجب أن يدرك الطرفين أن الاتفاقية يمكن انفاذها بموجب القانون.و بذلك يجب أن تكون نية كلا الطرفين تنفيذ وعودهما. أخيرا, يجب أن يحتوي قانون العقد على **مقابل** مما يعني شيئا ذو قيمة و هو عادة مال تتم مقايضته بالمبادلة مقابل المنتج أو الخدمة التي يتم تقديمها.

يجب أن تكون الأطراف مختصة للدخول في هذه الاتفاقية و عليها أن تدخل فيها طواعية, يمكن أن تكون هذه الاتفاقات شفهية لكن من الطبيعي أن تزيد **قابليتها للتنفيذ** اذا تمت كتابتها.

لتفسير العقد, تنظر المحكمة للغة الواضحة للعقد من وجهة نظر شخص موضوعي و حكيم. اذا كان العقد غير واضح تأخذ المحكمة بعين الاعتبار أدلة خارجية بما فيها البيانات الخارجية و سلوك الأطراف. من الأفضل كتابة العقود و مع ذلك قد يبطل قانون الاحتيال بعض العقود.

من الضروري اختيار القانون و الجهة القانونية المناسبين عندما ينص المحامون العقود و يتعاملون مع **النزاعات** المتعلقة بها, لذا يجب أن يكونوا منتبهين و دقيقين في اختيار القانون و قضايا الاختصاص. اختيار القانون يعني قانون الولاية الذي تستخدمه المحكمة لتفسير العقد لأن معظم قوانين العقود تندرج

في قانون الولاية. اختيار رفع دعوى بخصوص نزاع متعلق بعقد قد يتغير من منطقة لأخرى و يمكن لهذا أن يغير نتيجة القضية. ينبغي أن ينظر المحامون بعناية فيما اذا كان يتعين عليهم دمج اختيار **حكم القانون** في العقد وقت صياغته, كما يجب أن يختاروا بعناية الجهة القضائية للحكم في نزاع العقد و ذلك لأن القواعد و القوانين تختلف من منطقة لأخرى. هذه الاعتبارات قد يكون لها تأثير كبير على مجرى القضية.

في قانون العقود, عندما يكون هنالك **خلاف** حول **شروط العقد** أو عندما يتم **خرق للعقد**, يجوزللطرفين اشراك محكمة لحل النزاع. الطرف المتضرر يجب أن يثبت وجود عقد بينه و بين الطرف الأخر كما يجب اقناع المحكمة أن هنالك **حل فعال و مناسب**. هناك العديد من الحلول التي يمكن للطرف أن يطلب من المحكمة فرضها في حالة خرق العقد, المعروف من بينها هو **تعويض الأضرار** و هي الخسائر المادية الحقيقية التي يتحملها الطرف بسبب الخرق. اذا كان الأطراف متفقين مسبقا على التعويضات اذا ما تم خرق العقد فهذا ما يسمى **بالتعويضات المحددة مسبقا في العقد**. كذلك يمكن للطرف المتضرر الحصول على قيمة مالية صغيرة و هذا ما يسمى **بالتعويضات الرمزية**.

كخلاصة, يسمح قانون العقود للناس بممارسة الأعمال التجارية فالعقود تعد جزءا مهما, يوميا و مشتركا بين النشاط التجاري و الاقتصادي. المحامون الذين يقومون بصياغة العقود و مناقشتها يساعدون عملائهم على ادارة أعمالهم في ظروف جيدة.